

اقتصاد الإمارات ضمن العشرة الكبار في 24 مؤشراً تنافسياً



وثقت مؤشرات التنافسية العالمية خلال العام 2020 حزمة الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في العديد من القطاعات وفي مقدمتها قطاع الاقتصاد والأعمال مما عزز من مكانة الدولة التي تدخل الخمسين الثانية من مؤيبتها وهي ترنو لمراكمة المزيد في سجل الريادة والتفوق الذي سطرته خلال السنوات الماضية. ويظهر الرصد الذي ينفذه المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لتقارير التنافسية العالمية أن كبريات المرجعيات الدولية المتخصصة في قياس الأداء الاقتصادي، صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن نادي العشرة الكبار عالمياً في 24 مؤشراً من مؤشرات التنافسية الخاصة بالقطاع الاقتصادي وممارسة الأعمال عن عام 2020. علماً بأن هذه الإنجازات لا تشمل ما تم الإعلان عنه منذ بداية العام 2021. ففي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، كما في تقرير التنافسية العالمي 4.0، ومؤشر الازدهار الذي يصدره معهد ليجاتم، احتلت الإمارات موقع الصدارة العالمية في مؤشرات للتنافسية تتصل بالقطاع الاقتصادي والاستدامة.

صدارة 8 مؤشرات اقتصادية حيوية

- انخفاض معدل التضخم وشروط التبادل التجاري
- قلة الوقت المستغرق لتقديم الضرائب
- قلة تهديدات تغيير مواقع الأعمال على الاقتصاد
- قلة التهرب من الضرائب
- قلة التبذير في الإنفاق الحكومي
- قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة بالنسبة المئوية
- توافر الفرص وغياب التهديدات
- سمعة الدولة في الخارج

وتشمل هذه المؤشرات الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، وانخفاض معدل التضخم وشروط التبادل التجاري. كما تغطي قلة الوقت المستغرق لتقديم الضرائب، وقلة تهديدات تغيير مواقع الأعمال على الاقتصاد، وقلة التهرب من الضرائب وقلة التبذير في الإنفاق الحكومي، كذلك قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة بالنسبة المئوية. وجاءت دولة الإمارات ضمن نادي الأوائل في مؤشرات مرونة الشركات، وسهولة ممارسة الأعمال، وإجمالي المدخرات المحلية، وحالة تنمية التكتلات الاقتصادية. كما شملت المقارنات التنافسية مجالات الاقتصاد الموازي وتوافر الفرص وغياب التهديدات، وسمعة الدولة في الخارج.

الملاءة الاقتصادية

وتتمثل أهمية التوثيق الدولي للريادة الاقتصادية الإماراتية في عام 2020، كونه كان عامًا مليئًا بالتحديات فرضتها جائحة كوفيد-19 التي زعزعت الاستقرار العالمي واختبرت الملاءة الاقتصادية في قدرتها على التحوط والتأقلم وسرعة التعافي.. الأمر الذي عزز استمرارية الأعمال بزخم في الأنشطة التجارية وقدرة على المنافسة والنمو شملت مختلف القطاعات الحيوية والمحركة.

الأكثر أماناً

وكانت مجلة «فوربس» الأمريكية، صنفت في وقت سابق دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة التاسعة على مستوى العالم في مؤشر الدول الأكثر أماناً من فيروس «كوفيد19»، وهو ما تمثل إجرائياً بالتوسع في برامج استقطاب الاستثمارات الخارجية كاستراتيجية عمل لعام 2021 وأظهرت مسوحات ختام عام 2020 أن الإمارات، وقد شكلت مبكراً لجنة وطنية لإدارة وحوكمة مرحلة التعافي من أزمة جائحة «كوفيد - 19». وعززت هذا الإجراء بإحدى عشرة برنامجاً ومبادرة داعمة.

وشملت هذه السياسات الداعمة تعيين ثلاثة وزراء لدعم القطاع الاقتصادي، ووزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.. كما عدلت قانون الشركات تأسيساً لمرحلة اقتصادية جديدة، وأصدرت قوانين وتشريعات اقتصادية لدعم مشاريع الشباب ورواد الأعمال.

المناطق الحرة المتخصصة

وتضمنت البرامج والمبادرات الداعمة، تأسيس المناطق الحرة المتخصصة، والسجل الوطني للأصول، وتأسيس شركة للمعلومات الائتمانية وقانون للاستثمار الأجنبي، وهي في مجملها خصوصيات اقتصادية جعلت مرجعيات قياس التنافس العالمي أن تمنح الإمارات مركز الصدارة في 8 مؤشرات اقتصادية حيوية. في الجدارة الائتمانية، AA2 يشار إلى أن وكالة التصنيف الدولية «موديز» منحت دولة الإمارات في عام 2020 تصنيف وهو التصنيف السيادي الأعلى في المنطقة مع نظرة مستقرة للاقتصاد الوطني. (وام)

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024"